أهـداف القوائـم المـاليــة

د, مداحي عثمان

جامعة البليدة

الملخص:

تمثل القوائم المالية همزة وصل بين الشرك ات و مختلف الأطراف المتعاملة معها، و نظرا لتعدد هذه الأطراف و تنوع احتياجاتها، فإن الشركة تجد صعوبات لتلبية كل هذه الاحتياجات، لذلك لابد من وجود إطار مفاهيمي تستند إليه المحاسبة لتحديد أهداف التقارير المالية، لتتمكن جميع الأطراف من معرفة إلى مدى يمكنها الا عتماد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها.

Abstract :

Les états financiers constituent la liaison entre les sociétés et les différents parties utilisateurs de ces états, et vu la diversité de ces tiers parties et de leurs besoins en informations, la société trouve des difficultés à exaucer tous ces besoins, pour cela il faut qu'il y'ait un cadre conceptuel de la comptabilité qui permet de déterminer les objectifs des états financiers pour que tous les parties puissent savoir jusqu'où ils peuvent compter sur les informations de ces états dans la prise de leurs décisions.

مقدمة:

تعد القوائم المالية من طرف العديد من الشركات لتقدم للمستخدمين الخارجيين سواء كانوا مستثمرين من داخل أو خارج الوطن، و رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلا أنها تحتوي على فروق تعود أساسا إلى اختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية بين مختلف البلدان، وما يتصوّره كل بلد من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية.

ويتجلى هذا الاختلاف في استخدام تعريفات مختلفة لعناصر القوائم المالية، و استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية، و في تفضيل أسس مختلفة للقياس.

و في ظل عولمة الاقتصاد و ثورة المعلوماتية و الاتصالات التي سهلت من عملية انتقال رؤوس الأ موال و فرص الاستثمار في البورصات العالمية المختلفة، أصبح من الضروري إيجاد مفاهيم موّحدة للقوائم المالية، و لعناصرها، و تحديد الأهداف المرجوة منها، و أسس الاعتراف بعناصر القوائم المالية، والمعايير المتبعة و الأسس المعتمدة لإعداد القوائم المالية، و أسس عرضها[1].

إن تعدد و تنوع احتياجات مستخدمي القوائم المالية، يتطلب التعرف على مختلف المستخدمين واحتياجات كل فريق منهم، و من ثم تحديد المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية و الاعتبارات المؤثرة في تحديدها.

في هذا المقال سوف يتم التطرق لهذه المواضيع و ذلك من خلال تناول مجموعة من العناصر تتمثل في الآتي:- مستخدمو القوائم المالية - القوائم المالية و الحاجة إلى الإطار المفاهيمي للمحاسبة - المفاهيم الخاصة بالأهداف - أهداف التقارير المالية.

1-1 مستخدمو القوائم المالية

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين و المرتقبين، و إدارة المؤسسة و المقرضين و الموردين ومصلحة الضرائب و العاملين و المستهلكين، أما الصنف الثاني من المستخدمين فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الهيآت المعنية بإصدار المعايير، المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية، والنقابات العمالية و غيرهم.

لذلك تقوم المؤسسات بإعداد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة تسمح بتلبية احتياجات العديد م ن المستخدمين مع إعطاء أهمية التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين من المستثمرين و المقرضين الذين ليس لهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية.

و تتمثل أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في الفئات التالية:

1-1-1 المستثمرون

يحتاج المستثمرون ا لحاليون و المتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية و اتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

و يعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد و المخاطرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.

2-1-1 المقرضون

تمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرض في حالة الظروف السيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه في حالة الازدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره و على طريقة تحليله لاحتمالات و إمكانات تقديم الائتمان.(1)

و يهتم المقرضون في طريقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد قروضهم مع الفوائد، مثل معرفة القيمة السوقية للأصول المرهونة، كما يهتمون بتحليل التدفقات النقدية المستقبلية و مدى استقرارها و الاعتماد عليها، و يكونون أكثر تحفظا من غيرهم في درجة اعتمادهم على تحليل القوائم المالية.

و يستخدم المقرضون أساليب تحليل للقوائم المالية متفاوتة و معايير تقييم مختلفة باختلاف مدة و ضمانات القرض و الغرض منه.

كما يعمد المقرضون إلى تحليل الربحية كونها تشكل عنصرا أساسيا في ضمان و أمان قروضهم.

و تعطى أهمية خاصة عند تحليل الائتمان لهيكل رأس المال لما له من علاقة بالمخاطرة و بهامش الأمان المتوافر للمقرضين، حيث تعتبر علاقة الديون بحقوق الملكية مؤشرا مهما لكفاية رأس المال في توفير الحماية ضد الخسائر المحتملة.

3-1-1 الإدارة

تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، و ربحيتها و مدى تقدمها و تطوّرها، و تستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق و الأدوات و الوسائل لمتابعة و مراقبة وضع المؤسسة، و من بينها تحليل القوائم المالية باستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة.

4-1-1 الجهات الحكومية

يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات و المؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

5-1-1- مدققو الحسابات

يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات و الإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية و مدى موضوعيتها و أنها تم إعدادها باحترام و تطبيق

6-1-1 العاملون

يحتاج العاملون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، و مدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

7-1-1 الموردون

يحتاج الموردون إلى معلومات تساع د في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

8-1-1 العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي و قدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج و بيع السلع.

2-1 القوائم المالية و الحاجة إلى الإطار المفاهيمي للمحاسبة

يواجه المحاسبين عند إعداد التقارير و القوائم المالية تحد يتمثل في اختيار أنسب طريقة لتقديم التقارير عن نشاط الشركة. ذلك أن هناك عدة بدائل لإعداد التقارير للشركة الواحدة.

و نظرا لاختلاف ظروف كل شركة في نفس القطاع فإنه لا يمكن إيجاد بديل للنظم المحاسبية بغرض إعداد التقارير المالية، و هذا يستوجب على المحاسبين استخدام حكمهم الشخصي و المهني لتلبية احتياجات المستعملين من المعلومات لاتخاذ القرارات.

هذا ما يبرر الحاجة إلى وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية للمساعدة في تحديد شكل و محتوى التقارير المالية. حيث يجب أن يكون هذا الإطار المفاهيمي مرشدا في تحديد التقارير المالية المناسبة في ظل ظروف معينة. كما يجب أن يساعد هذا الإطار المفاهيمي المحاسبين في الاختيار من بين البدائل و الطرق المحاسبية تلك التي تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي، و منه تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات.

يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة " نظام متناسق من الأهداف المترابطة و الأساسية و التي تؤدي إلى معايير متوافقة و تحدد طبيعة و وظيفة و حدود المحاسبة المالية و القوائم المالية".(2)

و يجب أن يساعد الإطار المفاهيمي في تطوير و إصدار مجموعة متناسقة من المعايير و الممارسات التي تستند إلى أساس واحد. كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية و من ثم الثقة فيها و إلى زيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المماثلة، كما يجب أن يقدم الإطار المفاهيمي حلولا عملية للمشاكل الجديدة التي قد تظهر نتيجة التطورات الاقتصادية المستمرة.

و لا شك أن وجود الإطار الفكري المحاسبي يعتبر أمرا ضروريا للعوامل التالية: (3)

1- يجب أن تقوم المعايير المحاسبية المتسقة و المقيدة على هيكل ثابت و دقيق من المفاهيم و الأهداف.

2- أن وجود إطار فكري نظري دقيق للمناهج و الأهداف يساعد على تعزيز فهم المستخدمين و القراء للمعلومات المحاسبية و زيادة ثقتهم في عملية التقرير المالي.

3- قابلية و سرعة حل و مواجهة أي مشاكل مستجدة نتيجة وجود إطار فكري نظري ثابت للمحاسبة.

و قد اهتمت الكثير من الهيآت المهنية بوضع مثل هذا الإطار المفاهيمي، و على رأس هذه الهيآت مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عبر البيانات و المعايير المختلفة التي أصدرها، و لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي اهتمت بوضع المعايير المحاسبية، حيث تم تخصيص المعيار الدولي رقم (1) الذي يمثل إطارا لإعداد و عرض القوائم المالية.

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث إن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق. (4)

3-1 المفاهيم الخاصة بالأهداف

تعتبر المحاسبة نشاط خدمي و تمثل القوائم المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها المنتج النهائي . و ما دام القوائم المالية تمثل وسيلة اتصال نظام المعلومات المالية بالأطراف المختلفة فإن أهداف هذا النظام تنطلق من ضرورة تحديد الوظائف الرئيسية لهذه القوائم و الأهداف المر جوة منها. و يمكن أن نميز ثلاثة أطراف رئيسية تؤثر و تتأثر بوظيفة إعداد القوائم المالية و هي:

1- إدارة المؤسسة. 2- الهيآت المهنية المهتمة بالمحاسبة و المراجعة. 3- مستخدمو التقارير و القوائم المالية من خارج المؤسسة.

و تثير عملية تحديد أهداف القوائم المالي ة بعض المشاكل مرجعها تعارض وجهات نظر الأطراف الثلاثة السابقة، و ما قد يتطلبه ذلك من ضرورة تغليب وجهة نظر طرف على حساب وجهات نظر الأطراف الأخرى و تغليب مصلحة طرف فئة على حساب بقية الفئات.

و يمكن رصد ثلاث مراحل متتالية لتطور أهداف التقارير المالية وفق مص الح الفئات المختلفة و ذلك على النحو التالي:

1-3-1 مراعاة أهداف الإدارة (1900-1933)

كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة و تقاريرها المالية و ذلك بين الفترة 1900-1933 حيث كان إعداد التقارير المالية محكوما بمدى استعداد و رغبة الإدا رة في الإفصاح. و كان هذا الإفصاح منحصرا في إظهار مدى وفاء الإدارة بالتزاماتها و مسؤولياتها تجاه المساهمين باعتبارهم أصحاب الشركة، فالإفصاح كان محدودا و مقيّدا بالجانب القانوني. فالتقارير من وجهة نظر الإدارة كانت مجرد وسيلة لإخلاء مسؤوليتها تجاه الملاك.

و تميّزت هذه المرحلة بغياب التأطير النظري للطرق و الممارسات المحاسبية المتبعة نتيجة عدم توافر قواعد و مبادئ محاسبية مقبولة عموما.

و لقد نتج عن هذا السلوك الإداري تفشي جو من عدم الرضا، مما نتج عنه كثرة المطالبات بضرورة حماية المساهمين و المستثمرين خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 مما مهد للدخول في المرحلة الثانية.

2-3-1 مراعاة وجهة نظر الاتحادات المهنية المحاسبية (1933-1973)

توصف هذه المرحلة بمرحلة البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما قامت بها الجمعيات المهنية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA و الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA و ذلك تحت ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية SEC الحكومية.

و بأخذ بالاعتبار بوجهتي نظر المحاسب و مدقق الحسابات أصبح الهدف الرئيسي من التقارير المالية هو إظهار مدى عدالة الإفصاح و انسجام القوائم الما لية المقدمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ، و الهدف هو إخلاء مسؤولية مدقق الحسابات لما قد يتعرض له في حالة وجود معلومات مضللة واردة في التقارير المالية.

و خلال هذه المرحلة (1933-1973) لم تتمكّن مهنة المحاسبة من:(5)

أ- استبعاد الممارسات المحاسبية غير المرغوبة فيها و السائدة في الحياة العملية.

ب- الحد من إساءة استخدام و تطبيق تلك الممارسات و بدائل القياس المحاسبي المتعددة و المتناقضة في كثير من الأحيان.

و كان نتيجة هذا الوضع ظهور الكثير من الانتقادات ضد تحيز و خضوع مهنة المحاسبة لمجلس

المبادئ المحاسبية APB التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مما مهد إلى الدخول في مرحلة جديدة تميزت بإنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1973.

1-3-3 مراعاة وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية

منذ عام 1973 إلى وقتنا الحالي أصبحت وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية الخارجيين هي الغالبة في تحديد أهداف المحاسبة و بالتالي أهداف التقارير و القوائم المالية.

و يدعى هذا التوجه الجديد الذي يراعي بالدرجة الأولى مصلحة مستخدمي القوائم المالية الخارجيين بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

و لقد تمحورت أهداف القوائم المالية حول منفعة المعلومات المحاسبية، و تحديد الصفات النوعية لتلك المعلومات لكي تكون ذات منفعة.

و وفق المدخل النفعي تتحدد الوظيفة الأساسية للقوائم المالية و طبيعة المعلومات التي يجب أن تتضمنها بناء على احتياجات المستخدمين و تغليب وجهة نظرهم.

و لقد تغيرت النظرة إلى المستثمر فلم يعد ذلك المستثمر العادي الذي يحتاج إلى إفصاح عادي، بل أصبح مستثمرا حصيفا ذا ثقافة محاسبية و مقدرة تحليلية عند اتخاذ قراراته إذ لم يعد الإفصاح العادي يفي بالغرض، و ظهرت الحاجة إلى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي، و هو ما يعرف في النظرية المحاسبية بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي.

و لقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية في تحديد أهداف التقارير المالية عند صياغته لإطارها المفاهيمي خلال السنوات ما بين 1978-1985 على ثلاث دراسات رائدة هي:(6)

- تقرير لجنة " بيان النظرية الأساسية للمحاسبة" الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1966، حيث تم التركيز على البعد الاجتماعي للتقارير المالية.

- تقرير لجنة تروبلود Trueblood لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القان ونيين عام 1973، حيث تم الاقتصار على المستخدمين التقليديين المستثمرين و المقرضين.

- تقرير الشركات الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا و ويلز ICAEW عام 1975، حيث كانت المطالبة بخدمة فئات جديدة : العمال، الحكومة، المجتمع عموما.

و يمكن أن نميّز ضمن المستخدمين للتقارير المالية بين فئتين رئيسيتين، المستخدمين من داخل المؤسسة و المستخدمين من خارجها. أما المستخدمون من داخل المؤسسة فيتمثلون في إدارة المؤسسة.

أما الفئة الثانية المتمثلة في المستخدمين الخارجيين، فيمكن أن نميز بين المستخدمين الخارجيين ال ذين لهم احتياجات متخصصة من المعلومات، و يملكون القدرة للحصول على المعلومات التي تتلاءم مع احتياجاتهم. و يمكن أن نميز في فئة المستخدمين الخارجيين المستخدمين الذين لا تتوافر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي تفي باحتياجاتهم . و نظرا لأن احتياجات هذه المجموعة متنوّعة و لا يمكن تحديدها تحديدا دقيقا و بشكل قاطع لاحتمال وجود تعارض اهتمامات الفئات المشكلة لها، و عليه فإن التقارير المالية التي تعد لهذه المجموعة تكون ذات أغراض و استخدامات عامة.

و يمكن أن نخلص إلى أن الشكل الذي يمكن أن تأخذه التقارير المالية ق د يكون وفق إحدى الصور التالية:

1- تقارير داخلية تعد لمقابلة احتياجات إدارة المؤسسة.

2- تقارير خارجية ذات استخدام خاص يتم إعدادها لمقابلة احتياجات معينة لبعض الأطراف الخارجية.

3- تقارير خارجية ذات استخدام عام يتم إعدادها لمقابلة الاحتياجات المختلفة لكافة الأ طراف التي لها مصلحة اقتصادية تتعلق بالمؤسسة.

و يشكل هذا النوع الأخير من التقارير جوهر اهتمام نظام المعلومات المحاسبية.

4-1 الاعتبارات المؤثرة في تحديد الأهداف

نظرا لتعدد اهتمامات المستخدمين الخارجيين و احتمالات التعارض بين هذه الاهتمامات نجد أن تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض و الاستخدام العام يطرح الكثير من التساؤلات من أهمها:

1- من هم المستخدمون الرئيسيون للتقارير المالية ذات الغرض و الاستخدام العام؟

2- ما هي طبيعة احتياجاتهم، و هل هناك احتياجات مشتركة بينهم؟

3- هل يتوافر الوعي و الإدراك لدى هؤلاء المستخدمين و ما هي درجة هذا الوعي و الإدراك؟

4- كيف يمكن مقابلة هذه الاحتياجات، و ما هو الإطار العلمي الملائم لذلك؟

و للإجابة على هذه التساؤلات لابد من دراسة اعتبارات كثيرة تتعلق بالجوانب التالية:(7)

1- الظروف البيئية المحيطة باستخدام التقارير المالية ذات الغرض العام.

2- أهم فئات مستخدمي التقارير المالية و طبيعة النماذج القرارية التي يستخدمونها.

3- محدودية استخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

يعتبر اتخاذ القرارات الاقتصادية بمثابة الاستخدام الرئي سي الذي تشترك فيه كافة الأطراف الخارجية الأساسية التي تعتمد على التقارير المالية ذات الغرض العام . و يجب التنويه إلى أن التقارير ذات الغرض العام لا توفر معلومات عن المتغيرات التي لا يمكن قياس آثارها المالية، و بالتالي فإن هذه التقارير لا

تحتوي على مقاييس مباشرة تفيد في تقدير المنافع و التكاليف الاجتماعية و العناصر غير الملموسة، كما لا توفر مقاييس مباشرة للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية.

1-5 أهداف التقارير المالية

أن تحديد أهداف التقارير المالية يمثل نقطة البداية للإطار المفاهيمي للمحاسبة، فبتحديد الأهدا ف يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة، و يجب ملاحظة أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف و تغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أو تغير البيئة الاقتصادية و السياسية المحيطة بالمؤسسة.

و تتصف أهداف القوائم المالية بالعمومية و ذلك لمحاولة تحقيق و إرضاء الحاجات و المصالح الخاصة بالمستخدمين المحتملين دون التركيز على مستخدمين بعينهم.

و يجب أن توجه أهداف التقارير المالية أساسا نحو تلبية حاجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية و الذين لا تتوفر لديهم سلطة الحصول عليها.

و لقد ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بها الجمعيات المهنية المختصة و التي اهتمت بتحديد أهداف القوائم المالية، و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

1-5-1 تقرير الأهداف وفق دراسة لجنة تروبلود : حسب الدراسة التي قامت بها لجنة أهداف القوائم المالية (لجنة تروبلود) فإن تحديد الأهداف يتم عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

– من هم مستخدمو القوائم المالية؟ – ما هي أغراض الاستخدام؟– ما هي المعلومات التي يحتاجون إليها؟ – ما هي المعلومات التي يمكن أن تزوّدهم بها المحاسبة؟ – ما هو إطار العمل الملائم لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها؟

و كان نتيجة عمل هذه اللجنة للإجابة على هذه الأسئلة الخروج بتقرير نص على أثنى عشر هدف تكوّن في مجموعها هيكلا مستقلا يتكوّن من عدة مستويات تتدرج من العموميات إلى الخصوصيات، و تفصيل هذه الأهداف التي جاءت في تقرير تروبلود كما يلي:(8)

– الهدف الأول: الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية على أساس أن عملية اتخاذ القرارات تعد معيارا لمنفعة المعلومات.

– الهدف الثاني : توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة الاقتصادية بشكل مباشر.

– **الهدف الثالث** : توفير معلومات تساعد المستثمرين و المقرضين للقيام بالتنبؤات و إجراء المقارنات و تقييم التدفقات النقدية المتوقعة من حيث الكمية و التوقيت و درجة عدم التأكد.

– **الهدف الرابع** : إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات و المقارنات و تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل (القدرة الإيرادية).

– **الهدف الخامس**: توفير معلومات تساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام موارد الوحدة الاقصادية، و أثر ذلك في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

– **الهدف السادس**: توفير معلومات وقائعية و تفسيرية عن العمليات و الأحداث التي تساعد في التنبؤ و المقارنة و التقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل.

– **الهدف السابع**: تقديم قائمة المركز المالي (الميزانية) تساعد في التنبؤ و المقارنة و التقييم للمقدرة الربحية (القدرة على تحقيق الدخل).

– **الهدف الثامن** : تقديم قائمة عن الدخل الدوري، تساعد في التنبؤ و المقارنة و التقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل في المستقبل.

– **الهدف التاسع** : تقديم قائمة بالنشاط الم الي تسمح بالقيام بالتنبؤات و المقارنات و التقييم للمقدرة الإيرادية (الدخلية) للوحدة الاقتصادية.

– **الهدف العاشر** : تقديم قائمة بالتغيرات المالية المتصلة بالمستقبل، مما سيزيد من مقدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ و تقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة.

– **الهدف الحادي عشر** : تقديم معلومات للأجهزة الحكومية و المنظمات غير الهادفة للربح تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية و مدى الفعالية في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

– **الهدف الثاني عشر**: تقديم معلومات عن أثر أنشطة الوحدة الاقتصادية على المجتمع، بصفة عامة .

1-5-2 تقرير الأهداف وفق مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا و ويلز :أثار التقرير الذي نشرته لجنة تروبلود Trueblood عام 1973 ردود فعل واسعة، و أصبح الأساس الذي قامت عليه العديد من الدراسات اللاحقة، و من بينها الدراسة التي قام بها مجمع المحاسب ين القانونيين بانجلترا و ويلز، حيث أصدرت اللجنة الخاصة بالمعايير المحاسبية تقريرا عام 1975 متضمنا تحديد أهداف القوائم المالية، و من بين ما توصلت إليه اللجنة من نتائج هو أن القوائم المالية ذات الغرض العام لا يمكنها مقابلة كافة الأطراف الخارجية، لذلك اقترحت اللجنة إضافة إلى القوائم الأساسية ستة قوائم أخرى إضافية هي:(9) 1- قائمة لبيان القيمة المضافة .2- قائمة لبيان شؤون العمالة .3- قائمة لبيان حجم المعاملات مع الحكومة .4- قائمة لبيان المعاملات مع العالم الخارجي .5- قائمة لبيان التوقعات بالنسبة للمستقبل و خاصة المستويات المتوقعة للأرباح و العمالة و الاستثمار .6- قائمة لبيان أهداف المنشأة.

3-5-1 تقرير الأهداف وفق مجلس معايير المحاسبة المالية : قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بنشر إصدارين الأول في نوفمبر 1978 (البيان رقم 1) تناول أهداف التقارير المالية في ا لمؤسسات التجارية، الثاني في ديسمبر 1980(البيان رقم4)يتعلق بالمؤسسات غير التجارية التي لا تهدف إلى تحقيق ربح، و كانت الأهداف على النحو التالي:(10)

1-3-5-1 الأهداف العامة: تتضمن هذه الأهداف ما يلي:

1-1-3-5-1 تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات

توفير المعلوما ت التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتماني ة، و يجب أن يتم صياغة هذه المعلومات بحيث يمكن استيعابها من قبل المستخدمين الذين لديهم قدر كاف من الدراية و الفهم للنشاط الاقتصادي.

2-1-3-5-1 تقديم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية : توفير المعلومات ال تي تفيد في تقدير التدفقات النقدية، ذلك أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات التي تمكّن مختلف الأطراف من تقدير حجم التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها و توقيتها و درجة عدم التأكد المتعلقة بها.

3-1-3-5-1 تقديم المعلومات عن الموارد و الالتز امات : توفير المعلومات المرتبطة بموارد الوحدة الاقتصادية و التزاماتها و التغيرات التي لحقت بهذه الموارد و الالتزامات.

إن إلقاء الضوء على العلاقة بين الأصول و الالتزامات (الديون) و حقوق الملاك يمكّن المستثمرين و الدائنين و المستخدمين الآخرين من تحديد نقاط ال ضعف و القوة في المركز المالي للمؤسسة، و تحديد موقف السيولة و اليسر المالي لها.

2-3-5-1 الأهداف التفصيلية

1-2-3-5-1 تقديم معلومات عن الربحية على أساس الاستحقاق:توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة و تحديد أرباحها. و يعتمد تقييم أداء المؤسسة على مقاييس الربح الدوري و مكوّناته.

2-2-3-5-1 تقديم معلومات لتقدير السيولة و اليسر المالي : توفير المعلومات التي تساعد في تحديد السيولة و المرونة المالية و اليسر المالي، و ذلك من خلال نتائج الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، مما يفيد في تحويل مصادر الأموال و الاستخدامات انطلاقا من القوائم المالية.

3-2-3-5-1 تقديم معلومات لتقييم كفاءة الإدارة: توفير المعلومات التي تساعد في تقييم مدى مقدرة الإدارة في النهوض بمسؤولياتها و إمكانية تقييم كفاءة أدائها، ومدى نجاحها في المحافظة على موارد المؤسسة و الكفاءة التي تسيّر بها هذه الموارد.

4-2-3-5-1 تقديم معلومات توضيحية : توفير معلومات ترتبط بملاحظات و تفسيرات الإدارة . وتساعد هذه الملاحظات و التفسيرات في زيادة منفعة المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية.

1-5-4 تقدير الأهداف وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية : أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار الذي وضعته لإعداد و تقديم القوائم المالية إلى الأهداف الأساسية لهذه القوائم و المتمثلة فيما يلي:(11)

1- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

2- إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين و لكن القوائم المالية، على كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية.

3- تظهر القوائم المالية كذلك الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت إليها.

1-5-5 أهداف معلومات التقارير المالية : يتبيّن من مراجعة أهداف القوائم المالية أن الهدف الرئيسي لها هو تلبية مختلف احتياجات المعلومات للأطراف المستخدمة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و ترتكز هذه المعلومات حول:

- معلومات تساعد في تحديد نوعية الدخل.
- معلومات تساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

1-5-5-1 تحديد نوعية الدخل : يمثل الدخل أحد المدخلات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذلك فإن ترشيد هذه القرارات يتطلب عدم التوقف عند تحديد الدخل كرقم مجرد، بل يتطلب الأمر تأييده بأرقام أخرى تعكس نوعية هذا الدخل، و تبرز الخصائص المختلفة للدخل، و الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية.

و كلما كانت الأرباح التي تحققها المؤسسة تتميز بالتكرار و الثبات، كلما زاد من جودة تلك الأرباح و أمكن التنبؤ بها. (12)

و للتعرف على جودة الأرباح فإنه من الضروري أن تفصح القوائم المالية عن معلومات تتعلق بالخصائص النوعية للدخل و ذلك بتوفير معلومات عما يلي:

أ -دقة الأرباح في التعبير عن الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة .ب- مدى ثبات و تكرار الأرباح و إمكانية التنبؤ بها بدقة .ج- العلاقة بين أرباح المؤسسة و تدفقاتها النقدية . د- السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة.

1-5-5-2 تحديد الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة:تعمل القوائم المالية على توفير نوعين من المعلومات:

أ- معلومات عن النشاط الماضي و الحاضر للمؤسسة.

ب- معلومات عن الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

يمكّن الصنف الأول من المعلومات من التعرف على الموارد الاقتصادية للمؤسسة و التزاماتها، و تقييم أدائها، إضافة إلى تقييم أداء الإدارة و مدى التزامها بواجباتها تجاه الملاك.

و يعتبر الصنف الثاني من المعلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين و المقرضين و لأطراف عديدة أخرى مختلفة، إذ يساعد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل، و التنبؤ بالمقدرة الكسبية، و التدفقات النقدية المستقبلية، و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، و تقييم وضع السيولة فيه ا، و تحديد مخاطر الإفلاس التي قد تتعرض لها.

مما سبق ذكره حول تحديد أهداف القوائم المالية يمكن ذكر الملاحظات التالية:(13)

1-تركيز الاهتمام على فئة المستثمرين و الدائنين الحاليين و المرتقبين.

2- تركيز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم و توقيت و درجة المخاطرة المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3- الاعتقاد بأن مقاييس التغير في الموارد و الالتزامات المرتبطة بقياس الدخل الدوري للمؤسسة بواسطة قائمة الدخل و التي تم إعدادها طبقا لأساس الاستحقاق من شأنه أن يقدم أساسا أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المرتقبلية بالمقارنة بالتدفقات النقدية الفعلية (الأساس النقدي).

4- أن التركيز على خاصية المعلومات في تقديم أساس للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية لا يعني أن المحاسبة المالية عليها أن تقدم تنبؤات مباشرة لمستخدمي القوائم المالية . فالمحاسب لا يقوم بدور المتنبئ، و على مستخدمي القوائم المالية القيام بالتقدير و التنبؤ لاتخاذ القرارات بناء على المعلومات المقدمة.

الهوامش و المراجع:

1- طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص51.

2- كمال الدين الداهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 ، ص 28.

3- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس و الإفصاح و التقرير المالي عن الالتزامات و حقوق الملكية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص8.

4- محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

5- رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة** ، دار وائل، عمان، 2006، ص 131.

6- **المرجع السابق**، ص 134.

7- عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 158، نقلا عن:

FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 (**SFAC N° 1**). "AICPA, November 1978, para 1-31.

8- **المرجع السابق**، ص، ص163-168 بتصرف.

9- نفس المرجع، ص168 نقلا عن:

The Corporate Report, **Accounting Standard Steering Committee**, Discussion Paper, London, August 1975.

10-**نفس المرجع**، ص: 169-173، بتصرف، نقلا عن:

-FASB, Statement of Concepts N°.1, (**SFAC N°1**), « Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises" November 1978.

-FASB, Statement of Concepts N°4, (**SFAC N°4**), "Objectives of Financial Reporting By non –Business Enterprises" December 1980.

11-لجنة معايير المحاسبة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص 42، الفقرة 12-13-14.

12-شاهنده ممدوح عربي، **دراسة تحليلية و تطبيقية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1999، ص 25، نقلا عن:

L.G Chasteen et. Al, **Intermediate Accounting**, 4th Ed, New York: Mc Graw Hill, 1992, p.329.

13- رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 61-62 بتصرف.